



الآن، أن صانعي السياسات في الغرب أخذوا يطلقون التحذيرات من أن أي هجوم على إيران قد يشعل رد فعل عنيف ذا طابع إرهابي تدعمه إيران. وما يعزز هذا الادعاء أن الجمهورية الإسلامية قامت بتكوين الأولوية الانتحارية، لكن حقيقة أنه قد فرض على القيادة الإيرانية تبني مثل هذه الأساليب غير التقليدية في الردع، ربما تشير إلى أن طهران تدرك أن الجيش الإيراني أضعف مما يدركه أو يعرفه مسئولوها. وعلى أية حال، قد تكون للوحدات الانتحارية وظيفة مزدوجة. فمن ناحية الفاعلية، تعتبر هذه الوحدات من أكثر المجموعات المتشددة جهوزية لحمل السلاح، وأعظمها ولاء، وعناصرها مستعدون للموت من أجل حماية القيم الثورية. وعليه، فإن المتشددون الإيرانيين يمكن أن يستغلوا هذه الوحدات للمناوشة، وكذلك لجعل الإصلاحيين والليبراليين تحت السيطرة. بيد أن هذا الأمر، في المقابل، قد يشكل تهديداً ملحا، نظرا لرغبة المتزمتين الإيرانيين استخدام العنف ضد منافسيهم من السياسيين المحليين، كما يعتبر أعظم عائق تقريبا أمام أولئك الذين يسعون إلى «لبلة» الجمهورية الإسلامية من الداخل.

علي الفونه هو باحث إيراني وزميل دكتوراه في قسم العلوم السياسية بجامعة كوبنهاجن، وزميل باحث في كلية الدفاع الدنمركية الملكية. وألفونه يشكر كلا من هينريك جورجنسن وتوماس إيميل جنسن من المعهد الإستراتيجي في كلية الدفاع الدنمركية الملكية على ما قدموه من مداخلات أثرت هذه الورقة.

قامت السلطات الإيرانية بتسمية أحد شوارع [العاصمة طهران] باسم قاتله، خالد الإسلامبولي. وطيلة السنوات التالية، ظل هذا العمل مصدر إزعاج وتوتر للعلاقات الإيرانية - المصرية.

لكن في كانون الثاني/يناير 2004، وقرب نهاية الفترة الرئاسية [الثانية] لمحمد خاتمي، نشرت وكالة مهر للأنباء تقريرا عن طلب الحكومة الإيرانية من مجلس مدينة طهران تغيير اسم الشارع. وقد أذعن مجلس المدينة للطلب، وتم تغيير اسم الشارع إلى "شارع الانتفاضة". وأفاد المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية حامد رضا أصفي، بأن هذا القرار هو بمثابة خطوة لتحسين العلاقات بين إيران ومصر. وقد عارضت قيادة المؤسسة هذا القرار من خلال إرسال رسالة اعتراض إلى محمود أحمدي نجاد، محافظ طهران آنذاك. لكن أحمدي نجاد دافع عن القرار بحجة أن هذا سيعزز من وحدة الدول الإسلامية، "وذلك لكي يتسنى لها مواجهة الحركة الصهيونية العالمية".

ولم تحف قيادة المؤسسة مكتوفة الأيدي بل قامت بالرد على ذلك بنشر بيان صحفي، وتنظيم مظاهرة مناهضة لهذا القرار. وذكر مهدي تشرمان، رئيس مجلس مدينة طهران والأخ الشقيق لقائد الحرس الثوري الراحل مصطفى تشرمان، أن وزارة الخارجية قامت برفض القرار، ولكنه يفضل بقاء الاسم تكريما للإسلامبولي. وبالأسلوب الإيراني المعتاد في المساومة، سمي الشارع في نهاية المطاف بـ "شارع محمد الدرة"، نسبة لفتى [فلسطيني] يبلغ من العمر اثنتي عشرة سنة قتل في تبادل لإطلاق النار خلال الأيام الأولى من الانتفاضة الفلسطينية الثانية. ولكن قيادة المؤسسة نجحت في إفشال عملية التقارب مع أكبر دولة عربية عقدت معاهدة سلام مع إسرائيل، وفي 28 كانون الثاني/يناير 2004، أعلنت جريدة الشرق الأوسط اليومية والصادرة باللغة العربية من العاصمة البريطانية لندن، أن الرئيس المصري محمد حسني مبارك لن يزور إيران، نظرا لوجود صورة لخالد الإسلامبولي في إحدى الواجهات العامة في العاصمة طهران.

والجدير بالإشارة إليه أن أولئك الذي تربطهم علاقة بقيادة المؤسسة يبدوون وكأنهم عازمون على استخدام قوات غير نظامية ضد الأعداء، ليس فقط في الخارج ولكن حتى أعداء الداخل. وقامت مجموعات ذات علاقة وطيدة بمصباح يزدي في 5 حزيران/يونيو 2006 بالهجوم على رافسنجاني في محاولة لإخافته خلال وجوده في مدينة قم. في الماضي، كان المصلحون والمفكرون الأحرار يتعرضون لمثل هذه الهجمات من قبل الحرس، ولكن المعاملة نفسها يتم توجيهها الآن ضد الجيل الأول من الثوار الإيرانيين أمثال رفسنجاني.

وكما في الماضي، فإن العنف أخذ يصل إلى المجموعات نفسها في السياسة الإيرانية؛ ومثال ذلك مدير تحرير جريدة كيهان، شريعتمداري، والمقرب من قيادة المؤسسة، ويعد أحد المفكرين المناصرين لاستخدام العنف في مواجهة العناصر الليبرالية. وكذلك حسين الله كرم الذي ينتمي إلى أنصار حزب الله، ولديه بالمثل علاقات وثيقة بوحدة «الباحثين عن الشهادة»، لكنه أكثر ارتباطا بمجموعة أنصار حزب الله، التي تقوم بنشر إعلانات للمؤسسة وكذلك المقابلات مع الناطقين الرسميين باسمها.

استنتاجات

منذ أحداث 11 أيلول/سبتمبر [2001] في [واشنطن ونيويورك]، أفضى التركيز المتزايد على الإرهاب الدولي إلى تعاطف الخوف من الإرهاب. ونظرا لتشكيل وحدات انتحارية، فإن طهران باستطاعتها على الأقل استغلال مثل هذه المخاوف. وما يحصل

محمد تقى مصباح يزدي الذي يعتبر أكبر المنظرين الدينيين الأصوليين للجمهورية الإسلامية، بإعطاء الغرباء الفرصة للصلق تهمة رعاية الإرهاب بإيران.

وبالمثل، عبر نائب الرئيس الإيراني محمد علي أبطحي عن المشاعر ذاتها. إذ كتب: "لا بد أن تكون العمليات الاستشهادية ضد مصالح الدول الأخرى طلي الكتمان... وإظهار مثل هذه التجمعات على الملأ هي بمثابة الدليل القاطع على أنهم لن يقوموا بعمل أي شيء". وقد وجه أبطحي الاتهامات إلى يزدي بأنه يعمل على إيداع مصالح إيران الوطنية، وأكثر من ذلك، بأنه يقوم بمحاولة إنشاء مؤسسات موازية داخل إيران بغرض قمع وإنهاء أي معارضة داخلية لمصلحه السياسية".

وقد دفعت هذه الاتهامات شكر الله عطار زاده، عضو البرلمان، إلى اتخاذ موقف المدافع عن مصباح يزدي. وقد أفاد شكر الله بأن هناك متطوعين لا تربطهم صلة بأية الله قاموا بتنظيم "العمليات الاستشهادية"، وهذه العمليات تحت أي مقياس تعد أعمالا دفاعية صرفة.

أداة للصراع على السلطة

للطابع العدائي الذي يحمله موقع بازتاب تجاه مصباح يزدي مغزى مهم. فقد أبدت جمهورية إيران الإسلامية، ولفترة طويلة، الاستخدام الواسع النطاق للإرهاب والملاحقة الأمنية في مواجهة الأخطار الداخلية وتطويع مواطنيها. ولعل المثال الأبرز على ذلك هو سلسلة جرائم القتل التي استمرت منذ 1997 إلى 1999، إذ قامت القوات السرية الإيرانية بتصفية المفكرين والمثقفين الإيرانيين بشكل منظم، وذلك بهدف ترهيب المعارضين. وهذه القضية ظلت محل جدل كبير، ما أدى إلى حدوث بلبلة في أوساط العامة في إيران. وتدعي وزارة الاستخبارات والأمن القومي بأن جرائم القتل ارتكبتها خلايا مارقة في الوزارة. وعلى أية حال، فإن الصحفي والمعارض السياسي الأكثر شهرة في إيران، أكبر قانجي، قد وجه أصابع الاتهام إلى وزير الاستخبارات السابق، علي فلاحيان و[المرشد علي خامنئي]، وحملهما مسؤولية ارتكاب جرائم القتل تلك.

وأثناء الحملة الانتخابية الرئاسية سنة 2005، حذرت صحيفة (روز Rooz) اليومية ذات التوجه الإصلاحية، من تشكيل جماعة "فرقان" جديدة، وهي عبارة عن مجموعة إسلامية أصولية يرجع تاريخ نشاطها إلى الأيام الأولى للثورة الإسلامية. وقد أظهر كل من علي يونوسي وزير الاستخبارات و[نائب الرئيس محمد علي أبطحي] المخاوف نفسها.

كما وجه الناطق الرسمي لحملة علي أكبر هاشمي رفسنجاني الانتخابية، باقر نوبخت، سهام النقد إلى يزدي، وذلك من خلال القول بأن الأخير يسعى إلى استخدام "جيش الباحثين عن الشهادة" للقيام بعمليات ضد أعدائه السياسيين داخل إيران. لأكثر من قرن من الزمان، لجأ المسلمون المتشددون إلى استغلال المجموعات التي تميل إلى استخدام العنف خلال مراحل الصراع السياسي المختلفة. ومن الواضح أن لهؤلاء نفوذا سياسيا ملحوظا. وقد زاد من قوة وصلابة مثل هذه التوجهات والميول، قيام ثورة 1979 الإسلامية، ولا يوجد أدنى شك بأن أولئك الذين يرون "الباحثين عن الشهادة" قد استغلوا المؤسسة كأداة للحفاظ على القيم الثورية ومواجهة كل من تسول له نفسه تحديها أو تغييرها.

ومن هنا يتضح أن الأزمة في ما يخص تغيير سياسة إيران تجاه مصر تبقى ذات طابع تعليمي. فمنذ بداية قيام الجمهورية الإسلامية تقريبا، يوجد توتر شديد بين طهران والقاهرة. فقد أبدى آية الله الخميني معارضة شديدة لاعتراق الرئيس المصري أنور السادات بإسرائيل وتوقيع معاهدة السلام معها، وبعد اغتيال السادات،

الآثار السياسية لثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات



عملية التحول، وتمكن الشعب من التعرف على المصاعب المحتملة مواجهتها وكيفية التغلب عليها. وتبرز أهمية العدوى الديمقراطية في ظل التطورات الراهنة، وبروز التقدم الكبير في نظم الاتصال الدولية وشبكات الإذاعة المرئية والمسموعة، وسهولة التقاطها في كل أنحاء العالم، فالتقدم المتزايد في وسائل الإعلام والاتصال ينجم عنه تأثير متزايد للرسالة الإعلامية للدول التي تنتهج المسار الديمقراطي بوصفها تعبر عن منظومة فكرية واحدة تقوم على إعلاء قيم التعددية والتسامح وحق الانتخاب، وغيرها من الأسس الديمقراطية، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار تفاعل وسائل الإعلام مع ظاهرة العولمة، ومن ثم اتجاه وسائل الإعلام إلى رسالة واحدة ومكثفة ترفع شعارات الحرية السياسية والاقتصادية، واحترام حقوق الإنسان.

▣ باحث سياسي بمركز سبأ للدراسات الإستراتيجية.

والمعلومات خارج سيطرة الحكومات، ويمكن إعلان البيان الأول للثورة الشعبية من أي قناة فضائية خارجية. ظاهرة المحاكاة أو العدوى الديمقراطية Snowballing - وإحدى الحقائق الموجودة في ثورة الاتصالات أنها تشكل ضغطا هائلا على الكيان الوطني للدول، فمع ثورة الاتصالات بدأ الناس في الدول التسلسلية يتأثرون بالتجارب الديمقراطية التي تبعد عنهم آلاف الأميال، وليس القريبة منهم فقط.

والتحول الديمقراطي الناجح في دولة ما يشجع على التحول الديمقراطي في دولة أخرى، سواء لتشابه المشاكل التي تواجههم، أو للاعتقاد بأن نجاح التحول الديمقراطي يوفر الحل لهذه المشاكل، أو تعتبرها الدول الأخرى نموذجا سياسيا وثقافيا يحتذى به، كما يثبت نجاح التحول للقيادات السياسية إمكانية إنهاء النظام السلطوي، وإرساء النظام الديمقراطي عن طريق تقليد ومحاكاة الأساليب التي اتبعتها الدول التي نجحت فيها

خالد أحمد الرماح

Khaled_rammah@shebacss.com

كما أسهم ذلك في الحد من قدرة هذه الأنظمة على إخفاء ممارساتها التسلسلية والاستبدادية مثلما كانت تفعل في السابق، سواء عن شعبيها أو عن الرأي العام العالمي، وحد من قدرتها بالتالي على التوسع في مثل هذه الممارسات. وأصبح من الصعب على الحكومات السيطرة على تدفق المعلومات من العالم الخارجي، وانتشار الوعي بطرق الحياة الديمقراطية، وكشف زيف الديمقراطية في النظم التسلسلية في الدول النامية، أو أن تحجب عن شعوبها أخبار سقوط الأنظمة التسلسلية في الدول الأخرى، أو حجب استخدام العنف والقهر ضد المعارض، وانتهاك حقوق الإنسان. وأصبحت الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان المعايير الأساسية لشرعية أي نظام سياسي معاصر في نظر العالم.

عولمة قيم الحرية والديمقراطية

وقد ساهمت وسائل الاتصال والتواصل الحديثة في عولمة قيم معينة كقيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وكرامته وحقه في التعبير عن رأيه بمختلف الصور، وأعلنت من قيم الديمقراطية وحرية التعبير، واحترام حقوق الإنسان كقيم عالمية مشتركة تحظى باحترام وقبول الجميع، وتحولت إلى مطلب مشترك لجميع البشر في أرجاء المعمورة، ولم تعد شأنًا داخليًا كما كانت في السابق، وأصبح انتهاك هذه القيم محل استنكار واستهجان داخليا وخارجيا على السواء. وذلك نتج عن تعرض الناس في كل المعمورة لنفس المؤثرات الثقافية والإعلامية، والتنوع الهائل في ظاهرة الإعلام الدولي العابر للحدود، بحيث أصبح التعرض لوسائل الإعلام الدولية «العابرة للوطنية» جزءًا من الحياة اليومية للمواطن، بما يحدثه ذلك من آثار تتصل بإدراكه واتجاهاته وقيمه وتنعكس على توجهات الرأي العام، وبالتالي على طبيعة المطلب والضعف التي تتعرض لها النخب الحاكمة. والأهم من ذلك أن قدرة الحكومات في التأثير أو خلق الرأي العام المحلي أصبحت محدودة، وفي تراجع مستمر، بسبب أن الغالبية العظمى من مواطني الدولة تتجه لمشاهدة القنوات الفضائية الخارجية الأكثر احترافية ومصداقية، وما عادوا يشاهدون قنواتهم الرسمية الوطنية إلا نادرا بسبب تدني مستواها المهني. وذلك حرمها أن تكون هي المصدر الوحيد للمواطن لتلقي الأخبار والمعلومات كما كانت في السابق، ويجعل هوس الحكومات في إحكام السيطرة والحماية على مبنى الإذاعة والتلفزيون المحلي خوفا من سيطرة أي قوى ثورية أو انقلابية عليها غير مبرر عمليا اليوم، فما عادت هذه الأماكن هدفا للسيطرة بسبب توفر بدائل أخرى للأخبار

هناك فرضية تقول إن ما يحدث في المنطقة العربية من تغيرات هي امتداد لثورة سابقة، هي ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي مهدت الطريق أمام ظهور أدوات ووسائل اتصال جديدة، أخرجت الشعوب من بوتقتها المغلقة، وكسرت الحواجز التقليدية التي تفصلها عن التفاعل والتأثير والتأثر بالمجتمعات الأخرى، كما سهلت عملية الاتصال والتواصل بين أفراد المجتمع نفسه وجعلته خارج سيطرة الحكومات. وقد ساعدت هذه الثورة التكنولوجية سابقا دول أوروبا الشرقية ودولا أخرى كأوكرانيا وجورجيا في عملية التحول الديمقراطي، فيما أطلق عليه حينها الثورة البرتقالية والثورة المخملية وغيرها. وهي اليوم تصل دول المنطقة بعد نضج المعطيات وتغلغل هذه الوسائل في حياة الناس. ودون شك أن التطور غير المسبوق في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يعد اليوم أحد العوامل المؤثرة في البيئة السياسية الدولية، من خلال دوره المتنامي في سرعة نشر الأحداث السياسية والتقلبات الاقتصادية والاجتماعية متجاوزة الحدود السياسية بين الدول. حيث حولت الأقمار الصناعية ووسائل الاتصال الأخرى كالفاكس والهاتف الجوال والبريد الإلكتروني وشبكة المعلومات العالمية (Internet) العالم إلى ما يشبه القرية الصغيرة.

وغيرت هذه الوسائل جذريا ميزان القوى الإعلامي، فأبعدته عن الدولة باتجاه الفرد، وسمحت بتدفق كل شيء، الأفكار والمعلومات والخبرات والتجارب وأنماط الحياة وغيرها، ونقل الأخبار والأحداث في اللحظة التي تحدث فيها، متجاوزة سيطرة الحكومات. وأصبح المواطنون يقارنون أوضاعهم وما يجري في بلدانهم بما يجري في البلدان الأخرى. كما أصبح الرأي العام العالمي والحكومات والمنظمات تتابع ما يجري في هذه الدول حتى في أدق شؤونها. وجعلت المعلومات والأخبار متاحة لكل الناس، ولم تعد معرفة ما يجري من أحداث. داخليا وخارجيا - حكرا على الحكومات، بل أصبح المواطن العادي يتابع ما يجري من أحداث سواء بسواء مع الحكومات، وبدلا من أن يسمع الحاكم كل كلمة يقولها المواطن، أصبح المواطن هو الذي يسمع عما يفعله الحاكم، وأصبح في متناول يديه طرق الكترونية لا تعد ولا تحصى لتسجيل مواقفه منها. ووفرت ثورة المعلومات والاتصالات مصادر متعددة ومستقلة للمعلومات خارج سيطرة وتوجهات النظم الحاكمة، ما أنهى احتكار هذه النظم للمعلومات، أو على الأقل قلص من قدرتها على ذلك، ومن المعروف أن احتكار النظم الحاكمة للمعلومات شكل ويشكل أحد المرتكزات الأساسية لتكريس طابعها التسلسلي.

دور المرأة في الاقتصاد بالماء داخل

المنزل دور أساسي لترشيد استهلاكه



للمصاحفة والطباعة والنشر

